

ميلوني تطلب من الرئيس الإيطالي تعيينها رئيسة للحكومة



روما: (أ ف ب)

يفترض أن يكلف الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا، الجمعة، جورجيا ميلوني - التي حققت مع حزبها «أخوة إيطاليا» للفاشيين الجدد انتصاراً تاريخياً في الانتخابات التشريعية - بتشكيل الحكومة لتصبح بذلك أول امرأة تتولى رئاسة الوزراء في إيطاليا.

ونجحت ميلوني في «وضع حد لشيطنة» حزبها للوصول إلى السلطة بعد قرن تماماً من موسوليني. ووصلت ابنة روما البالغة 45 عاماً مع وفدها إلى قصر كورينالي الرئاسي للقاء رئيس الجمهورية سيرجيو ماتاريلا في إطار مشاورات تسبق تشكيل الحكومة.

ويفترض أن تؤدي هذه المشاورات التي بدأت الخميس، وتنتهي منتصف نهار الجمعة، إلى تعيين ميلوني التي يتمتع ائتلافها الذي يهيمن عليه اليمين القومي، بأغلبية مطلقة في مجلسي النواب والشيوخ. وخلال اجتماع قصير، اقترحت ميلوني على الرئيس تكليفها بتشكيل الحكومة.

وقالت ميلوني بعد اللقاء: «نتنظر قرار رئيس الجمهورية ونحن جاهزون بالفعل، نريد المضي قدماً في أسرع وقت

ممكن»، خلال ما وصفته بأنه «لحظة مهمة للأمة».

وكتبت ميلوني في تغريدة على «تويتر» مساء الخميس: «نحن مستعدون لمنح إيطاليا حكومة تواجه حالات الطوارئ وتحديات عصرنا بضمير وكفاءة».

وبينما يواجه ثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، مثل جيرانه، وضعاً اقتصادياً صعباً بسبب أزمة الطاقة والتضخم، ستكون مهمتها صعبة خصوصاً وأن عليها إدارة حليفين متعيبين هما ماتيو سالفيني الزعيم الشعبوي لحزب الرابطة المناهض للمهاجرين، وسيلفيو برلسكوني زعيم حزب إيطاليا إلى الأمام (فورتسا إيطاليا). ويبدو الرجلان اللذان وصل كل منهما مع وفده إلى القصر الرئاسي، الجمعة، مترددين في قبول سلطة جيورجيا ميلوني التي فاز حزبها بـ26% من الأصوات في انتخابات 25 من أيلول/سبتمبر، مقابل 8% فقط لحزب برلوسكوني و9% للرابطة.

وحتى قبل تعيين ميلوني، تحدثت وسائل الإعلام في شبه الجزيرة عن خلافات بين القادة الثلاثة حول توزيع المناصب في البرلمان وداخل الحكومة المقبلة.

وميلوني المؤيدة لحلف شمال الأطلسي ولدعم أوكرانيا ضد روسيا، اضطرت هذا الأسبوع لمواجهة تصريحات مثيرة للجدل لبرلسكوني، الذي أكد أنه «استأنف الاتصال» مع فلاديمير بوتين وحمل كيف مسؤولية الحرب

الصورة



• رأسها مرفوع

وتأتي هذه التصريحات في وقت سيئ جداً، بينما تتابع الحكومات بدقة وصول هذا التحالف ذي الأغلبية المشككة في أوروبا. وشعرت ميلوني بأنها مضطرة لتصحيح الوضع، الأربعاء، بتأكيد أن إيطاليا «جزء بالكامل» من أوروبا وحلف شمال الأطلسي و«رأسها مرفوع».

ويتوقع أن تعكس تشكيلة حكومتها هذه الرغبة في طمأنة شركاء روما. ويبدو أن الرئيس السابق للبرلمان الأوروبي أنطونيو تاجاني العضو في حزب إيطاليا إلى الأمام، هو المرشح الأوفر حظاً للشؤون الخارجية وجانكارلو جورجيتي أحد ممثلي الجناح المعتدل في حزب الرابطة والوزير في حكومة ماريو دراغي حالياً، لحقيبة الاقتصاد. ويمكن أن تقسم ميلوني ووزراؤها اليمين الدستورية في نهاية هذا الأسبوع أمام رئيس الجمهورية قبل مواجهة التحديات العديدة التي تنتظرهم. وارتفع التضخم في شبه الجزيرة في أيلول/سبتمبر بنسبة 8,9% على أساس سنوي، بينما تواجه إيطاليا خطر ركود تقني العام المقبل، مثل ألمانيا.

ويبدو هامش المناورة ضيقاً بسبب ديون ضخمة تمثل 150% من إجمالي الناتج المحلي، وهي أعلى نسبة في منطقة اليورو بعد اليونان.

وميلوني المشككة في الاتحاد الأوروبي، تخلت عن حملتها من أجل الخروج من منطقة اليورو، لكنها وعدت بالدفاع عن مصالح بلدها بشكل أكبر في بروكسل.

ويأتي ذلك بينما يعتمد النمو على نحو مئتي مليار يورو في شكل منح وقروض من الاتحاد الأوروبي في إطار صندوق التعافي بعد الوباء.

وبين «حلفائها» والمفوضية والأسواق، تبدو جيورجيا ميلوني في وضع صعب حتى قبل توليها المنصب، في ما يكاد يكون تقليدياً في بلد معروف بعدم استقرار حكومي مزمن

